في بيان تاريخي:

البرلمان الأوروبي يندد بالغارات على اليمن ويدعو لوقف العدوان ورفع الحصار فوراً

ندد برلمان الاتحاد الأوروبي بغارات تحالف العدوان السعودي على اليمن والتي مهدت لانتشار الجماعات الإرهابية المتطرفة وخصوصاً في عدن، ودعا إلى وقفها فوراً ورفع الحصار.

واتهم البرلمان الأوروبي- في قرار أصدره إزاء الحرب على اليمن- الخميس، التحالف بالفشل في إعادة الاستقرار إلى اليمن، واستهداف المدنيين والبنى المدنية التحية، وإفشال مشروع قرار بتشكيل لجنة تحقيق محايدة في الانتهاكات.

وتبنى القرار تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة بشأن الانتهاكات الواسعة للقانون الدولي الإنساني في اليمن.

ونص القرار، أن يقدم لمجلس الأمن الدولي ولجنة الأمم المتحدة وحكومات وبرلمانات الدول الأعضاء.

ما يلي ترجمة للنص الكامل لقرار البرلمان الأوروبي.

فشلت قوات التحالف التي تقودها السعودية في تحقيق الاستقرار في اليمن

التحالف الذي تقوده السعودية يعمل لمصالحه وليس لمصلحة الشعب اليمني

- تفاقم الوضع الإنساني بشكل كبير جراء الحصار المفروض على اليمن
- منع دخول الأغذية يدفع إلى حافة المجاعة أكثر من 21 مليون يمني

العديد من الدول الأوروبية صدرت للسعودية الكثير من الأسلحة بشكل غير قانوني

قرارات:

- نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تدهور الوضع الانساني في اليمن وتدمير البنى التحتية
- نحث على وضع حد فوري للهجمات على المنشآت الطبية واستهداف المدنيين
- ندعو إلى وقف إطلاق النار الفوري والسماح بوصول المساعدات الإغاثية
- نؤمن بأن الحل الوحيد الممكن للأزمة اليمنية سياسي فقط
- ندعو الأمم المتحدة ومبعوثها للعمل على تسهيل المفاوضات الشاملة
- نحث قوات التحالف الذي تقوده السعودية على ضمان توقف الصراع في اليمن
- على دول الاتحاد الأوروبي وقف عمليات بيع الأسلحة للسعودية
- إجراء تحقيق دولي عاجل ومستقل وفعال في الانتهاكات باليمن

- بالنظر إلى قراراته السابقة بشأن اليمن.
- بالنظر إلى بيان 26 مارس 2015 من قبل نائب رئيس اللجنة / الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية «VP / HR»، فيديريكا موغيريني، حول الوضع في اليمن.
- بالنظر إلى البيان المشترك الصادر في 1 أبريل 2015 من قبل نائب الرئيس/ فيديريكا موغيريني، ومفوض المساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات، كريستوس ستايليانيدس، على إثر القتال في اليمن.
- بالنظر إلى البيان المشترك الصادر في 11 مايو 2015 من قبل نائب الرئيس/ فيديريكا موغيريني، ومفوض المساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات، كريستوس ستايليانيدس، على الهدنة المقترحة في اليمن.
- بالنظر إلى البيان المشترك الصادر في 3 يوليو 2015 من قبل نائب الرئيس/ فيديريكا موغيريني، ومفوض المساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات، كريستوس ستايليانيدس، بشأن الأزمة في اليمن.
- بالنظر إلى البيان المشترك الصادر في 2 أكتوبر 2015 من قبل نائب الرئيس /فيديريكا موغيريني، ومفوض المساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات، كريستوس ستايليانيدس، على اليمن.
- بالنظر إلى استنتاجات المجلس في 20 أبريل و16 نوفمبر 2015 بخصوص اليمن.
- بالنظر إلى البيانات في 26 أكتوبر الأول و6 ديسمبر و15 ديسمبر 2015 من قبل المتحدث باسم EEAS
- مع مراعاة قرارات مجلس الأمم المتحدة (UN) والأمن 2014 (2011)، 2051 (2012)، 2140 (2014)، 2201 (2015) و 2216 (2015).
- بالنظر إلى بيان 24 مايو 2015 من قبل الرئيسين المشاركين لمجلس التعاون لدول الخليج الـ24 - الاتحاد الأوروبي (دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي).
- بالنظر إلى بيانات مجلس الأمن الدولي يونيو 25، أكتوبر 23 و23 ديسمبر 2015 حول الوضع في اليمن.
- بالنظر إلى القرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 2 أكتوبر 2015 بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل اليمن في مجال حقوق الإنسان.
- بالنظر إلى تقرير 7 سبتمبر 2015 لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في اليمن.
- بالنظر إلى اتفاق السلم والشراكة في 21 سبتمبر 2014، ووثيقة نتائج مؤتمر الحوار الوطني في 25 يناير 2014 ومبادرة مجلس التعاون الخليجي في 21 نوفمبر 2011م.
- نظراً لميثاق الأمم المتحدة.
- مع مراعاة المادة 123 (2) من نظامها الداخلي.

1- في حين أن قوات التحالف التي تقودها السعودية قد فشلت في تحقيق الاستقرار في اليمن، وعدد الأشخاص الذين قتلوا في الحرب الأهلية يتجاوز 6000 إلى الآن.

2- في حين واصلت قوات متطرفة مرتبطة بداعش والقاعدة في جزيرة العرب، القتال في جنوب اليمن وعلى وجه الخصوص في ضواحي عدن.

3- بالرغم من وجود الميليشيات المحلية المتحالفة مع الحركة الانفصالية الجنوبية والتي تعمل على صد قوات داعش والقاعدة في عدة مناسبات، فقد فشلت قوات التحالف التي تقودها السعودية في دعم هذه القوات المقيمة في الجنوب، ما اتاح للقوى المتطرفة العودة إلى المواقع التي كانت قد خرجت منها في وقت سابق.

4- بينما اليمن الآن مقسمة على نحو فعال عن طريق العشائر والانتماء الديني، تجاهل التحالف الذي تقوده السعودية الواقع واستمر في العمل على مصالحه الإقليمية وليس في مصلحة الشعب اليمني.

5- في حين أن قوات التحالف التي تقودها السعودية فشلت في العمل بصورة بناءة مع القادة المحليين بهدف التوصل إلى تسوية دائمة، والوضع يتدهور بسرعة، كما أن تلك القوات التي تقاتل على الأرض لا يعتقدون أن لديهم أي صوت في مستقبل اليمن.

6- في حين أن القيود المفروضة على الاستيراد، والناجمة أساساً عن الحصار البحري المفروض من قبل قوات التحالف أثناء النزاع، قد تفاقم الوضع الإنساني بشكل كبير، واردات الوقود التجارية، تحتاج إلى تشغيل البنى التحتية في البلاد، بما في ذلك المستشفيات، وفي حين أن نقص الواردات الغذائية يدفع السكان إلى حافة المجاعة، أكثر من 21 مليون شخص، أي أكثر من 80% من السكان، يعتمدون الآن على نوع من المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

7- العديد من الدول الأوروبية صدّرت وبغير "قانونية" الكثير من الأسلحة والذخائر إلى المملكة العربية السعودية، وفي حين أن هذه الصادرات تشكل انتهاكاً لمعاهدة تجارة الأسلحة والموقف المشترك CFSP / 944/2008 على مراقبة تصدير الأسلحة، وفي حين دعمت الولايات المتحدة قوات التحالف التي تقودها السعودية لوجيستياً واستخباراتياً، بما في ذلك التزود بالوقود الجوي وتوجيه المساعدة، فضلاً عن مليارات الدولارات من مبيعات الأسلحة.

8- العديد من الأطراف، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية زيد رعد زيد الحسين، والمنظمات الإنسانية، فضلاً عن البرلمان الأوروبي في قراره السابق، الذين أوصوا بإنشاء آلية دولية مستقلة ومحايدة للتحقيق في انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني المزعومة في اليمن.

9- تم سحب أولاً مشروع القرار المقدم من هولندا، والذي دعا إلى إرسال بعثة من الأمم المتحدة لتوثيق الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف في اليمن ووضعها أمام مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في 30 سبتمبر 2015 بعد ضغوط مكثفة من المملكة العربية السعودية؛ ونظراً لعدم كفاية الدعم من بعض البلدان الرئيسية، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. في حين تمت الموافقة على قرار مخفف يفتقر إلى أي إشارة إلى إجراء تحقيق مستقل للأمم المتحدة.

ولـــذا:

1- الإعـراب عن القلق البالغ إزاء تدهور الوضع الإنساني في اليمن، وتدمير البنية التحتية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، نتيجة الغارات الجوية والقصف المدفعي من قبل قوات التحالف التي تقودها السعودية والحوثيون، والافتقار إلى المساعدة الطبية الأساسية للسكان، والحالة السيئة للغاية من الصرف الصحي ونقص الغذاء والماء، وترك أكثر من 80% من السكان في حاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة.

2- نحث على وضع حد فوري للهجمات على المنشآت الطبية، ونطلب من جميع الأطراف الالتزام، بشكل لا لبس فيه، بتجنُّب استهداف المدنيين أو المنشآت المدنية، وفقاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

3- ندعو إلى وقف إطلاق النار الفوري وذلك لسماح الوصول غير المحدود للوكالات الإنسانية حتى يتمكنوا من تقديم المساعدة والمواد الغذائية والأدوية والوقود إلى من هم في أمس الحاجة إليها، يدعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيها، والجهات المانحة الدولية الأخرى، للرد على النداء الإنساني للأمم المتحدة بخصوص الدعم المالي لليمن، الذي حصل حتى الآن على تمويل جزئي فقط.

4- ندين الغارات الجوية من قبل قوات التحالف التي تقودها السعودية، وندعو التحالف إلى تعليق غاراته فوراً ورفع الحصار. وندعو الحوثيين إلى وضع حد لجميع أعمال زعزعة الاستقرار، وذلك لتمكين وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وتهيئة الظروف للحوار بين الأطراف.

5- نؤمن بأن الحل الوحيد الممكن هو سياسي فقط، ندعو الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص للقيام بكل ما في وسعها لتسهيل المفاوضات الشاملة، وذلك تماشياً مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي، التي تأخذ في الاعتبار مواقف قادة مختلف الفصائل المتحاربة وتشمل زعماء العشائر فضلاً عن ممثلين من الحراك الانفصالي.

6- نحث قوات التحالف التي تقودها السعودية على ضمان توقف الصراع في اليمن، على أن ينظر إليه باعتباره ساحة معركة بين السنة والشيعة، وأن المفاوضات تمضي قدماً مع إيران لاحتواء الصراع.

7- نحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على وقف فوري لجميع عمليات نقل الأسلحة أو غيرها من أشكال الدعم العسكري للمملكة العربية السعودية وشركائها في التحالف التي يمكن أن تستخدم لارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في اليمن.

8- ندعو إلى إجراء تحقيق دولي عاجل ومستقل وفعال في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في اليمن، ونحث الدول الأعضاء على دعم مثل هذا التحقيق في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

9- نوعز إلى الرئيس بإرسال هذا القرار إلى مجلس الأمن، ولجنة الأمم المتحدة، نائب رئيس اللجنة/ الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، برلمانات وحكومات الدول الأعضاء، والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، وحكومات اليمن والمملكة العربية السعودية، وبرلمانات وحكومات الدول التي تنتمي إلى مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية.

في تقرير للجنة خبراء من الأمم المتحدة

يجب تشكيل لجنة تحقيق دولية في الانتهاكات على اليمن

- شن التحالف «119» غارة استهدفت «146» هدفاً مدنياً
- سقوط 6 آلاف قتيل أغلبهم مدنيون منذ مارس
- السعودية تقصف مدارس ومساجد ومخيمات للنازخين ومستشفيات ومطارات
- دول التحالف تنتهك القانون الإنساني العالمي في اليمن

أوصى خبراء من الأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي بتشكيل "لجنة تحقيق دولية" حول الفظاعات التي يرتكبها المتحاربون في اليمن، منددين خصوصاً بالغارات الجوية التي يشنّها التحالف العربي ضد أهداف مدنية.

وقالوا: إنه يجب أن تحقّق اللّجنة في "الانتهاكات المفترضة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، التي يقوم بها جميع الأطراف في اليمن"، وتحديد الفاعلين "لمحاسبتهم"، حسب ما جاء في تقرير سنوي.

وأشار التقرير إلى أن التحالف العسكري العربي بقيادة السعودية والذي يدعم عبد ربه منصور هادي وحكومته، "يشنّ غارات جوية ضد مدنيين وبُنى تحتية مدنية بشكل ينتهك القانون الإنساني العالمي".

وأورد التقرير سلسلة أهداف منها مدارس ومساجد ومخيّمات للنازحين ومؤسسات طبية أو مطارات.

وتحدّث التقرير عن "هجمات بالطيران على أهداف مدنية متعدّدة"، مستبعداً حصول مجازر معزولة. وأحصى الخبراء 119 غارة شنّها التحالف واستهدفت 146 هدفاً مدنياً.

ولم يتمكّن فريق الخبراء من زيارة اليمن واضطر إلى الاستعانة بشهادات وصور بالأقمار الاصطناعية قبل وبعد القصف وخصوصاً في صنعاء وتعز. وقدّم التقرير ما مجموعه 15 توصية لتحسين الوضع الإنساني أو احترام الحظر حول الأسلحة.

وأشار إلى وجود "شبكات لتهريب الأسلحة تعود إلى ما قبل النزاع الحالي واستمرّت في العمل حتى العام 2015م".

وأكد التقرير أن "أية هدنة إنسانية لتخفيف آلام السكان لم تُحترم كلياً من قبل أي طرف يمني ولا حتى من قبل التحالف".

وحسب الأمم المتحدة، فإن الحرب في اليمن أوقعت حوالي ستة آلاف قتيل منذ مارس الماضي معظمهم من المدنيين.